مجلة الشرق الأوسط للنشر العلمي
المجلد (٨) العدد (٦)
الإصدار الثلاثون
(١-١٤) ٢٠٢٥

أثر الصراع السياسي على التنمية الاقتصادية في ليبيا، دراسة تحليلية بين عامي ٢٠١٢ الى ٢٠٢٣

أ. خليفة زريمق حسين الضبع
أ. عبد الحكيم نوري خليفة زغيل
أ. د. الصديق خليفة الكيلاني

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License.

نشر إلكترونياً بتاريخ: ٦ ديسمبر ٢٠٢٥م

المخلص

نتناول في هذه الدراسة المتغيرات التي تحدثها انعكاس الصراع السياسي على التنمية الاقتصادية، والتي لها مسارات متعددة سواء كانت آثارها على الدخل القومي وتراجع الايراد العام للدولة، وتأثيرها على تمويل برامج وخطط التنمية مما يزيد من ارتفاع الدين العام، كذلك دراسة ما يحدثه الصراع السياسي من انقسامات اجتماعية وسياسية وقبلية، ينتج عنها الاتجاه نحو المحاصصة القبلية والمناطقة، التي بدورها تقضى على إيجاد خبرات بيروقراطية متخصصة بالتنمية الاقتصادية، الأمر الذي ينتج عنه هشاشة خطط وبرامج التنمية الاقتصادية مما يقلل من فرص التنمية الاقتصادية في ظل عدم الرقابة وزيادة الفساد المالي والإداري، الأمر الذي يشكل خطورة على مستقل التنمية الاقتصادية في ظل الصراع الحالي ويخلق تحديات كبرى تتطلب إيجاد حلول واقعية في شكل خطة انقاذ مركزية على المدى القصير والمتوسط، إذن وفي ظل حالة عدم الاستقرار السياسي في ليبيا لا يمكننا الحديث بجدية عن التنمية الاقتصادية وذلك لغياب الاستقرار السياسي والوئام الاجتماعي، ذلك المطلب أساسي وضروري لتحقيق التقدم للجميع، بل هو الهدف الأهم لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

Abstract

"The economic situation, which has multiple dimensions, includes its effects on national income, the decline in public revenues, and its impact on financing development programs and plans—factors that contribute to the rising public debt. Additionally, the political conflict leads to social, political, and tribal divisions, which in turn foster a system of tribal and regional power-sharing. This

undermines the establishment of specialized bureaucratic expertise in economic development, resulting in weak and ineffective economic development plans and programs. Consequently, this reduces opportunities for economic growth in the absence of oversight and the rise of financial and administrative corruption. Such conditions pose serious threats to the future of economic development amid ongoing conflict, creating major challenges that require realistic solutions in the form of a central rescue plan in the short and medium term. Therefore, given the current state of political instability in Libya, it is unrealistic to speak seriously about economic development. The absence of political stability and social harmony remains a fundamental requirement for progress for all, and indeed, it is the most crucial goal for achieving sustainable economic development.

*** المقدمة**

لقد أصبحت المجتمعات اليوم تتأثر تأثيراً مباشراً بالصراعات السياسية، وما ينتج عنها من تراجع على مستوى الخدمات والتنمية، خاصة في ظل ازدياد حالات الصراع وتنوع مساراته السياسية والعسكرية والاجتماعية، مما يلحق الضرر بالدولة ومؤسساتها والمجتمع معاً، لهذا ازدادت تحديات وآفاق التنمية الاقتصادية في ظل الصراعات وكيفية الخروج من أزمة الصراع السياسي نحو تنمية اقتصادية مستدامة لكن المفارقة أن هناك مجتمعات لم يتوقف فيها الجدل بين الصراع السياسي على طول المدة لأكثر من عشر سنوات، مما يجعل من موضوع التنمية يتراجع وسط مؤسسات عاجزة عن استيعاب حالة العلاقة الجدلية بين استمرار الصراع وإيجاد حلول للتنمية أو حتى شبه تنمية وهذه الحالة تماماً أصبح يعيشها المجتمع الليبي، منذ أكثر من عقد من الزمن حيث نتج عن التدخل الخارجي في ليبيا عام ٢٠١١م انهيار لمؤسسات الدولة واختفت أي آلية لنظام سياسي قادر على استيعاب الجميع أو إحداث أي مسار وقتي أو مستقبلي لتنمية اقتصادية فعالة، بل ازدياد حالة الفوضى والانقسام السياسي والعسكري والجهوي والقبلي الأمر الذي أعاق أي بناء مؤسسي يهتم بروافد التنمية المستدامة، بل أثر الصراع السياسي على إيرادات ودخل الدولة نتيجة الانقسام السياسي وإغلاق موارد الدولة من نفط وغاز الأمر الذي فاقم من مسألة دعم خطط وبرامج التنمية، بسبب تراجع الدخل العام للدولة وانعكاساتها على مستقبل العديد من القطاعات الأخرى مثل النفط والصحة والتعليم والطرق والخدمات حتى تراجعت ميزانيات الدولة وزاد من الدين العام بسبب غياب موارد التمويل للبرامج التنموية.

إن الصراع السياسي في ليبيا حول المؤسسات المشرفة على التنمية الاقتصادية الى قطاعات محاصصة لأطراف سياسية عدة، مما سرع من غياب البيروقراطية المهنية والخبرات

لأداء خطط وقتية ومستقبلية لبرنامج تؤسس لتنمية اقتصادية فعالة تحقق نسبة عالية من النمو.

بل أثر الصراع على مخرجات لبرامج غير فعالة وغير مدروسة، نتج عنها مشاريع وخدمات ليست بالحجم المطلوب والمناسب، بل تم إهدار المال العام بقرارات استنزفت الأموال دون أي تأثير على مطالب المجتمع لتنمية مستدامة.

بل أصبح موضوع ومستقبل التنمية في ليبيا لا يحمل أي آفاق وخطط مستقبلية للخروج من ازمة الصراع في ظل محدودية التمويل، وتراجع الدخل العام للدولة وللمواطن مما ينذر بآثار مستقبلية غير مسبوقة على الاقتصاد الليبي وهشاشة الدولة ومؤسساتها.

لهذا سنحاول في هذه الدراسة تبيان العلاقة المباشرة لاستمرار الصراع السياسي وتراجع خطط وبرامج التنمية الاقتصادية، وتحديد آثار استمرار العلاقة الجدلية بين البحث عن التنمية في ظل ازدياد حالة الانقسام والصراع السياسي وتأثيراته المستقبلية على المجتمع والدولة معاً.

حيث تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة مباحث نبدأها بإطار نظري يتناول مفهوم الصراع والتنمية واستعراض بعض جوانب معوقات التنمية الاقتصادية، حتى نربط الدراسة بتلك المعوقات وعلاقتها بما ينتج عن الصراع السياسي والصراع بشكل عام، ثم نتناول في المبحث الثاني أثر الصراع والانقسام على الدخل العام للدولة والإيراد المالي وعلاقته بتراجع التمويل لبرامج وخطط التنمية الاقتصادية والعلاقة الطردية بين تراجع الدخل القومي وغياب التمويل لبرنامج التنمية الاقتصادية ولجوء الدولة إلى زيادة الدين العام لتمويل مشاريع تنموية مستعجلة الطلب.

ثم نتناول بالدراسة في المبحث الثالث التأثير المباشر للصراع السياسي على تراجع خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والمستدامة، في ظل غياب الرقابة وهشاشة تلك البرامج وتداعياتها على مستقبل التنمية الاقتصادية في ليبيا، في ظل تفاقم الصراع وانقسام موارد الدولة بين مؤسسات هشة عاجزة على خطة تنموية لإنقاذ الانحدار نحو السقوط والفقر وافلاس مؤسساتها.

أولاً: أسباب اختيار الموضوع

١- الأسباب الذاتية

١- ينبع اختيار هذه الدراسة من خلال اهتماما الشخصي كبحاث في العلوم السياسية بدراسة اثر الصراع السياسي على التنمية الاقتصادية في ليبيا وهو ما يجعل من دراستها ضرورة لفهم تأثير الصراع على خطط وبرامج التنمية الاقتصادية.

٢-الرغبة في البحث عن انعكاسات الصراع السياسي على مستقبل التنمية انطلاقا من الواقع المعاشي.

٢- الأسباب الموضوعية

١- كشف العلاقات الترابطية بين الصراع السياسي والتنمية الاقتصادية.

٢- المساهمة في إيجاد حلول عملية لدفع بالتنمية الاقتصادية في ظل تراجع الخدمات للعديد من المؤسسات التي تأثرت في ظل الصراع الحالي .

ثانياً: مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي وجوهره:-

ما هو أثر الصراع السياسي على التنمية الاقتصادية في ليبيا من فترة ٢٠١١ الى فترة ٢٠٢٤؟

وينبثق من هذا السؤال التساؤلات فرعية التالية: -

١- ما مدى تأثير الصراع السياسي على الدخل القومي للدولة لتمويل برامج التنمية؟

٢- الى أي مدى يؤثر الانقسام والمحاصصة على وجود البيروقراطية التنموية الناجحة؟

٣- كيف أثر الصراع السياسي على خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والمستدامة وهشاشة الاقتصاد الليبي ؟

٤- ما هو مستقبل التنمية الاقتصادية في ظل الصراع الحالي؟

ثالثاً: فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية رئيسية من خلالها سنجيب على تساؤلات مشكلة الدراسة: -

١- أثر الصراع السياسي في ليبيا على خطط وبرامج التنمية الاقتصادية في ليبيا تأثير مباشر.

٢- عملت الانقسامات السياسية والمحاصصة الاجتماعية على اختفاء الخبرات العلمية والعملية لإدارة خطة انقاذ تنموية.

٣- شهدت ليبيا بسبب الصراع السياسي تدبدب في تمويل برامج التنمية الاقتصادية والخدمات نتيجة تراجع إيرادات الدولة بسبب الإغلاق والتضارب السياسي.

رابعاً: أهمية الدراسة

*** الأهمية العمية**

١- دراسة وتحليل مخاطر الصراع السياسي وتأثيراته على مستقبل التنمية الاقتصادية في ليبيا.

٢- تحديد اثر تراجع التنمية الاقتصادية على المجتمع الليبي وانعكاساته المستقبلية.

*** الأهمية العملية**

١- تقديم خطة انقاذ في ظل الصراع الحالي.

خامساً: اهداف الدراسة

فهم تأثير العلاقة بين الصراع السياسي وتراجع فرص التنمية الاقتصادية والمستدامة في الدول المضطربة والهشة فهم واقعي لحالة التنمية في ليبيا ومعوقاتها وتأثيراتها المستقبلية.

سادساً: منهجية الدراسة

يستخدم في الدراسة المنهج التحليلي الوصفي والمنهج التاريخي.

سابعاً: الحدود الزمنية

حدود زمانية من فترة ٢٠١١ إلى غاية فترة ٢٠٢٤.

ثامناً: الدراسات السابقة

١- جدلية العلاقة بين الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة، دراسة حالة ليبيا، د. سرتية صالح حسين، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، عضو هيئة التدريس بجامعة صبراتة .

*** مفهوم الصراع مفهوم التنمية الاقتصادية**

لقد كانت ولازالت علاقة الصراع بالتنمية علاقة مزدوجة، طردية عكسية، وللولوج في تأثيرات الصراع السياسي على التنمية الاقتصادية، كان لابد من تناول مفهوم

الصراع السياسي ومفهوم التنمية الاقتصادية، لتحديد اطار علمي وعملي محل الدراسة وتسهيل الفهم والتأثير.

*** مفهوم الصراع**

إن تناول مسألة مفهوم الصراع السياسي لم يعد بالشكل التقليدي للصراعات، التي كانت تشهدها دول ومناطق العالم، بالأخص في الحقبة السابقة نتيجة التطور التقني الذي زاد من ترابط اطراف وانواع الصراع حتى أصبح مفهوم الصراع يأخذ مفهوم شامل، وذات أبعاد سياسية واجتماعية واقتصادية دون أن تفصل تلك الوحدات على بعضها، إذا يمكن أن يكون التعريف الكلاسيكي والتقليدي تعريف محدد الإطار أحياناً لأنه لا يحمل ثنائية في داخلة من مجموعة جوانب مادياً واجتماعية واقتصادية، وهذا بمثابة المتغير في الصراع وإدارة الصراع، نتيجة التداخل والترابط الواقع اليوم في الصراعات وبسمات ودوافع خارجية أكثر من الداخلية[1]، في حقيقة الأمر لقد تسببت الحروب والنزاعات في إعاقة مسار التنمية بالكامل في العديد من الدول وبالتالي تسببت في تأخرها، وأثقلت كاهل اقتصاداتها بالديون وضرائب إعادة الإعمار. وتُعد ليبيا إحدى الدول التي تعاني من ويلات الحروب والنزاعات المسلحة.

لقد كان مفهوم وإدارة الصراع في السابق يتمحور حول جانب محدد دون أبعاد تنتج عليه ودون توسع أحياناً، وينتهي الصراع بخاسر ورابح، وأحياناً يتوقف وربما بالإمكان التحكم فيه، إلا أن مفهوم الصراع في الحالة الليبية يعد من أبرز الحالات، الأكثر تطوراً ونمواً على عكس تطور نمو الحالة الاقتصادية في ليبيا، إن مفهوم الصراع في ليبيا يجمع بين الترابط بين الحالة الداخلية والخارجية، وتحول بدل حالة التنمية الترابطية المتصلة والمستدامة، وأصبح ترابط الصراع بدل التنمية الاقتصادية أن هذا الشكل من الصراع يُعد من أكثر الصراعات تعقيداً وترابط وهشاشة، يجمع بين كل المتناقضات التي تجعل من الدارس استحالة الوصف أو الوصول إلى مفهوم موحد لوصف الصراع، إن الصراع في ليبيا جمع بين الديني، والاجتماعي، والعسكري، والقبلي، والمادي، والشخصي، والداخلي والخارجي، كل هذه المكونات التي يمكن أن تطلق عليها مكونات وعناصر الصراع في ليبيا، حيث تتحالف وتجتمع وتتغير في لحظة مغايرة بشكل تحالفات جديدة، مما يُعقد المشهد السياسي والاقتصادي والاجتماعي ويخلق حالة عدم الثقة والاستقرار لأطراف ومؤسسات في أرجاء ليبيا، لهذا كانت النتيجة انقسام مؤسسي وانقسام اجتماعي تهافتت على موارد الدولة .

*** مفهوم التنمية والتنمية المستدامة**

إن التركيز على مفهوم التنمية محل الدراسة دون التعريج على الحالة المقصودة المباشرة وهي ليبيا أحياناً لا يعطي معنى واضح لحالة مجتمع الدراسة، وهذا من خلال الجانب الوصفي لأهمية التنمية والتنمية المستدامة في الواقع الليبي الحالي والسابق، نظراً لاختلاف المجتمع والبيئة وأثرها على أشكال وبرامج التنمية والرواسب التي يحملها المجتمع إتجاه برامج التنمية، نتيجة نوعية وشكل الثقافة التي تحملها تلك المجتمعات، ولهذا كانت لخصوصية المجتمع الليبي الأثر البالغ

(1)جدلية العلاقة بين الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة، دراسة حالة ليبيا، د. سرتية صالح حسين، جامعة صبراتة، ٢٠٢١م.

في نجاح أو فشل أي برامج للتنمية الاقتصادية، وخاصةً أن ليبيا بالأساس تُعد مجتمع قبلي متعصب وجهوي في نفس الوقت، وهذا بدوره يعطي البُعد القبلي في السيطرة على أماكن تواجد موارد الدولة، وفرض سياسات قبلية وجهوية ترسم معالم شبه تنموية خارج إطار الدولة، أي مصلحة أنية ووقتية، لهذا كان طرح مفهوم التنمية بالشكل العلمي شي مغاير للأمر الذي عليه الواقع الليبي، حيث أن المحاصصة القبلية والجهوية هي من تحدد الاطار التنموي، نتيجة السيطرة على الموارد الأمر الذي ستناول تأثيره على مسارات ودعم وتمويل برامج التنمية في ليبيا، من خلال تناول معوقات التنمية الاقتصادية ومعرفة الحالة الليبية وما تحمله من معوقات كبيرة اتجاه التنمية هي في الأساس سياسات ناتجة عن شكل ونوعية الصراع في ليبيا[٢].

ويتقاطع مفهوم التنمية الاقتصادية مع مستويات عديدة فهو يشير إلى قضايا كلية مثل أنماط نمو الدولة، بقدر ما يشير إلى مشاكل متوسطة أو مشاكل جزئية مثل تنمية المجتمعات المحلية وتتشابك هذه المستويات الثلاثة الكلية والمتوسطة والجزئية وعلى جميع المستويات، تؤثر أبعاد مختلفة اقتصادية وثقافية ودينية وجنسانية على التنمية وتتأثر بها لهذا يتناول هذا البحث الروابط بين تعزيز التغيير الاجتماعي المرتبط بالبرامج الإنمائية والصراع وتعزيز التنمية واثر الصراع ومعوقات التنمية الاقتصادية.

*** معوقات التنمية الاقتصادية**

كان لابد من تناول معوقات التنمية الاقتصادية بشكل عام واسقاطها على الحالة التي تمر بها ليبيا لتدليل الدراسة لمفاهيم ارتباطية، تُعطي الفهم والتحليل الواسع لآثار الصراع السياسي، وحدوده على برامج التنمية الاقتصادية، والتي تُعد بمثابة مفاتيح الدراسة الواقعية لتبيان الحالة الوصفية والحقيقية للوضعية البنيوية التي تمر بها ليبيا على صعيد التنمية الاقتصادية، إن معوقات التنمية الاقتصادية هي مجموعة عوامل ذاتية وفنية ومادية وبشرية لها علاقة مباشرة بالأسس العلمية والفنية لبرامج التنمية، سواء كانت على صعيد السياسة العامة أو البرامج الخاصة للمشاريع الصغرى والمتوسطة، والتي أساساً تعتمد على أُولى الحلقات وهي مسألة الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعية بكافة أنواعه، ولهذا وبإيجاز نطرح مجموعة معوقات علمية بالأساس تُعد هي القضية الأولى في مسار التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، وتوفرت كل تلك المعوقات في الحالة الليبية والتي أصبحت مؤثرة بشكل مباشر على توقف وتراجع وانعدام برامج التنمية الحقيقية، وليس برامج لإرضاء طرف على حساب الترابط الحقيقي، بين أجزاء وعناصر التنمية الحقيقية والمستدامة، لهذا تعترض التنمية الاقتصادية مجموعة من المعوقات منها زيادة حالة الفقر، نقص التمويل نتيجة تراجع الدخل القومي، محدودية الموارد البشرية، الكفاءات المتخصصة، وسوء التنظيم والإدارة، وأخيرا الاستقرار السياسي أكبر عائق أمام التنمية الاقتصادية.

(٢)التنمية الاقتصادية في البدان النامية، فاطمة بن عبو، ومليكة مولياط، جامعة ابن خلدون، تيارت، ٢٠١٤م.

*** تأثيرات الصراع السياسي والانقسام على الدخل القومي والناتج المحلي**

مما لاشك فيه أن أي خطط وبرامج للتنمية الاقتصادية تحتاج إلى مصادر تمويل مباشر، غير أن وقوع مصادر الدخل القومي تحت تأثيرات الانقسام السياسي والمجتمعي، يُحول تلك المصادر إلى وسيلة ضغط في الصراع السياسي، مما يجعل من توقفها أمراً مؤكداً، الأمر الذي يتسبب في تراجع الدخل القومي والناتج المحلي، ويؤثر تأثيراً مباشراً على مسارات التنمية الاقتصادية في ليبيا.

*** تراجع الدخل العام وتأثيره على تمويل خطط وبرامج التنمية**

في ضل الصراع السياسي، علينا أن ندرك حجم القاعدة المادية لتمويل ودعم خطط وبرامج التنمية الاقتصادية، ومما لا شك فيه أن دولة مثل ليبيا تعتبر أحادية الاقتصاد، أي أن مواردها تعتمد على مصدر واحد للحصول على العملات الأجنبية، حيث يُعد قطاع النفط والغاز هو المصدر الوحيد للدخل، لقد شهد هذا القطاع، على مر سنوات طويلة حالة عدم الاستقرار وصراع أجنحة متعددة للسيطرة عليه ووضعه تحت القوة القاهرة، مما تسبب في توقف الدخل العام للدولة مع الإبقاء على بعض الموانئ النفطية البسيطة تعمل، لكنها لا توفر دخل كبير الميزانية للدولة، لقد تحول مورد الدولة الوحيد الى محل صراع وتجاذب، نتيجة الصراع السياسي مما تسبب في تهالك البنية التحتية لقطاع النفط والغاز مع خروج العديد من الشركات، نتيجة للأوضاع الأمنية في فترات متقطعة، مما قلل من حجم الانتاج والتصدير وجعل الدولة الليبية تلجأ إلى الصرف من الاحتياطي للعملات الأجنبية، الأمر الذي أوقف الصرف على ميزانية التنمية، على حساب قطاع الرواتب للموظفين وبعض الخدمات لقطاع الصحة والتعليم، اللذان أصلاً في حالة انهيار تام[٣]، إن علاقة النفط والتنمية في الوطن العربي هي علاقة معقدة متعددة الجوانب، فكما ان لها جوانبها المشرفة والايجابية فهي كذلك يُحيط بها العديد من الظلال والسلبيات.

لقد أدى الصراع السياسي لسنوات متتالية إلى انهيار قطاع النفط والغاز وتراجع الدخل القومي للدولة الليبية، وإنهيار أسعار العملة المحلية، مما غيب تماما ولسنوات اي برامج وخطط إنقاذ مستقبلية على صعيد التنمية الاقتصادية، وأصبحت مسألة الدخل القومي والتنمية الاقتصادية تحت علاقة طردية عكسية نحو الانحدار لتصل إلى معادلة صفرية، حيث أن القطاع الوحيد الممول لإيرادات الدولة مر بحالة انهيار بل أصبح يحتاج إلى إعادة هيكلة صناعة لإعادة الإنتاج وإصلاح الضرر الذي أصابه، وهذا الأمر يحتاج إلى نوع من الاستقرار وايقاف الصراع لعمليات تقييم الأضرار والصيانة وخاصة لموانئ التصدير التي تعرضت إلى دمار وحرق نتيجة الحروب[٤].

في حين أن العواقب المباشرة للصراع وخيمة، فإن العواقب غير المباشرة أسوأ بكثير، تؤثر الصراعات سلبًا على

(٣) اقتصاديات الدولة العربية وتحديات التنمية، سليمان شيبوط، عاشور الجافة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان، العدد٤٢، ٢٠٢٠م .

(٤)العواقب التنموية للصراعات المسلحة، جيتس هيجري، مجلة التنمية العالمية، العدد ٤٠ .

التعليم، ومعدلات الفقر، ونقص التغذية، ومتوسط العمر المتوقع، ومعدلات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

لقد كانت أول معوقات التنمية الاقتصادية، نتيجة الصراع السياسي هي عملية تمويل خطط وبرامج التنمية الاقتصادية، مما أنتج آثار على كل المستويات الاجتماعية والاقتصادية، مع تبعات ومخاطرة على المدى القصير والمتوسط والطويل، لقد تحول الصراع حول موارد الدولة إلى وسائل ضغط تمارسها عدة أطراف مسيطرة على كل الموارد وعملية مساومة لغرض محاصصة لتقاسم المناصب على رأس الإدارات والمؤسسات، وغياب الخبرات والكفاءات التي زادت من تعقيد مسار التنمية على المستوي المادي والعلمي، والتي سوف نأتي على ذكرها لاحقاً.

*** ارتفاع الدين العام وتأثيره على التنمية الاقتصادية في ليبيا**

الدين العام مسألة من المسائل المقلقة في معالجة سياسات الكثير من الدول العاجزة عن تمويل مباشر لبرامج الساسة العامة، وعائق أمام أي تنمية اقتصادية مستدامة وخاصة عندما تكون تلك الدولة محدودة الدخل القومي، ولا تملك ثروات وموارد يمكن استثمارها في تنمية محلية ووطنية مستدامة، غير أن الوضع في ليبيا مختلف تماماً عن تلك الدول محدودة الموارد، لقد أثر تراجع الإيراد العام للدولة على تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية تأثيراً مباشراً، حيث مع تزايد مطالب الإدارة المحلية للعديد من الخدمات لجأت الدولة إلى إسناد مشاريع التنمية إلى القطاع الخاص، على أن يضمن بنود الدين العام مما تلاعب بالتكلفة ونوعية وجودة الإنشاءات وتجهيز المباني والإدارات، حيث لم تعد الرقابة أمراً مهماً أمام تعهد القطاع الخاص لتمويل مشاريع الحكومة والصرف على بعض المؤسسات.

لم يكن الدين العام في شكل السياق المتبع في إصدار سندات حكومية وفق ضوابط ومقايسات وضبط في أسعار التكلفة، بل تحول الأمر إلى التكليف المباشر عن طريق صفقات حملت مبالغ كبيرة جداً على الميزانية العامة للدولة لفترات قادمة، مما سرع من عملية انتشار الفساد المالي والإداري مؤشرات الفساد المالي والإداري، لهذا كانت النتائج كارثية على الاقتصاد الوطني وفي كل مؤسسات الدولة، وأصبحت ليبيا من أوائل الدول في الفساد وغياب الرقاب وارتفاع الدين العام.

*** اثر الانقسام والمحاصصة على غياب البيروقراطية التنموية**

من أول شروط التنمية الاقتصادية الكفاءات والخبرات التي تعمل على وضع خطط وبرامج التنمية في شكل السياسية العامة، والتي تُصاغ وفق دراسات ومعلومات دقيقة يشترط فيها أن تكون حلول ناجعة لمشاكل تواجه المجتمع .

غير أن المسألة تغيرت في ليبيا في ظل الصراع السياسي، حيث كانت المحاصصة، وتقاسم المناصب السيادية والادارية شرط أساسي لإيقاف الصراع السياسي والعسكري الدائر في ليبيا، لقد كانت ولاتزال القبائل الليبية تمثل أدوات ضاغطة على المسارات السياسية في ليبيا سواء كانت مؤسسات تنفيذية أو تشريعية، أو رقابية في ليبيا، وخاصة أن تلك القبائل تُسيطر على موارد النفط والغاز، لهذا كانت المحاصصة في المناصب والإيرادات تخضع لتأثيرات اجتماعية صرفة، مما أسند جُل المهام في الدولة إلى كوادر تمثل الدوائر

الاجتماعية الضيقة والمتصارع عليها[٥]، كما يشهد الصراع الداخلي في ليبيا، مراحل نزاع كثيرة، تؤججها التغيرات الكبيرة التي فرضتها التحولات الداخلية من جهة والإقليمية المتوترة، وضعف الوسائل والإمكانيات التي يمتلكها الفرقاء المتنازعين[٦]، تزايد حالات الانزلاقات الاستراتيجية والهشاشة الأمنية يغلب عليها في الأخير الطابع القبلي.

إن العوامل الجغرافية أثرت في أوضاع الصراع السياسي الليبي، نتيجة الرقعة الجغرافية الكبيرة، وسيطرة العامل الاجتماعي على مؤسسات الدولة.

ونتيجة خضوع تلك المؤسسات تحت هيمنة وحراسة بعض المناطق والقبائل في ليبيا، مما خلق حالة بين عدم الاندماج والانسجام بين تلك المؤسسات، وتضارب القرارات وغياب رؤية وطنية لإدارة تنمية اقتصادية فعالة، وتحولت ادارة المؤسسات الى جهات ضاغطة ضد بعضها انتهى من خلالها الحديث عن اي دور للخبرات والكفاءات البيروقراطية الفاعلة، بل اختفى التخطيط الوطني لتنمية ترابطية مستدامة و لم يعد للدولة اي كيان مستقل يعمل تحت ادارة بعيدة عن تجاذبات الصراع السياسي، بل تحولت مؤسسات الدولة الى ملك جهوى وقبلي غير خاضع للرقابة، مما زاد من هدر المال العام وارتفاع الانفاق العام للدولة وتتضخم وهبوط للقوة الشرائية للفرد والمجتمع، وزاد الدين العام بسبب الفساد الإداري والمالي في ظل كوادر غير مؤهلة لقيادة مؤسسات تعني بالتنمية.

وتحولت الحكومات في ليبيا لزيادة الدين العام، أمام مطالب الناس لتحسين قطاع الخدمات من صحة وتعليم وطرق وكهرباء.

*** اثر الصراع السياسي على التنمية الاقتصادية والمستدامة في ليبيا**

يتناول هذا المبحث التأثير المباشر للصراع السياسي على أسس وقواعد التنمية الاقتصادية، والذى بدوره يحد من عملية استمرار التنمية الاقتصادية، وانعدام التمويل وغياب الرقابة، ويعطي مؤشرات حول مستقبل التنمية الاقتصادية في ظل الصراع السياسي الحالي.

*** هشاشة خطط وبرامج التنمية في ظل الصراع السياسي**

من المعروف أن الدول التي تشهد استقرار وخاصة على المدى الطويل، أصبحت تحظى بإهتمام كبير توليه لقوة التخطيط الإداري والاقتصادي والمالي، لبرامج تنموية تركز حتى على الأجيال القادمة خلال خطط على المدى المتوسط والطويل، غير أن بلد مثل ليبيا في ظل الصراع السياسي فقد السيطرة حتى على إدارة قطاعات مهمة كبيرة على صعيد التنمية الاقتصادية والمستدامة، ولقد أثر الصراع الحالي في ليبيا على تشتيت الموارد وانقطاع وتذبذب التمويل وتدهور الانتاج، يقابلها مطالب كبيرة وكثيرة للمجتمع اتجاه الحكومات في ليبيا، وتزايد في أزمات كبيرة في بعض القطاعات مثل الصحة، الكهرباء، والصرف الصحي، مع غياب الأمن والاستقرار، هنا لم تعد الحكومات في ليبيا تعكف

(٥)جدلية العلاقة بين الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة دراسة حالة ليبيا، د. سرتية صالح حسين، جامعة صبراتة، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، ٢٠٢١ م.

(٦)الانقسامات السياسية في ليبيا وانعكاساتها على التوازنات الاقتصادية، سارة بوشوشة، علي مدوني، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة حضر بسكرة، الجزائر، العدد٢ ، مجلد ٦، ٢٠٢١م .

على تقديم رؤية واقعية لحل تلك الأزمات، بل عملت على حلول سريعة ووقتية نتيجة الصراع السياسي والعسكري في عدت مناطق، بل في الحكومات نفسها، لم تكن تحظى بالاستقرار الذي يمكنها من وضع خطط وبرامج وفق دراسات علمية وعملية جيدة، بل إيجاد حلول مؤقتة، لذلك قدمت الحكومات برامج تنمية غير واقعية وغير ملائمة للظروف الطارئة، بل أنها غير معتمدة على دراسات ميدانية وعلمية وعملية، مما أعطى هشاشة لكل مخرجات التنمية[٧]، وعلى الرغم من حجم مخصصات وانفاقات التنمية إلا أنها غالباً ما يكون هنالك قصور في اهداف التنمية الاقتصادية.

لقد كان لغياب مشاركة المجتمعات المحلية الأثر الكبير لانعدام فرص النجاح في ظل تضارب الجهات المسؤولة عن تلك الخطط، لم تكن لدى الحكومات في ليبيا شرقاً وغرباً أي رؤية استراتيجية مبنية على تجارب سابقة مرت بها العديد من الدول، كانت فيها الصراعات السياسية والمسلحة على أشدها.

لقد كان الضعف في التخطيط الأثر الواضح في ازدياد حجم الأزمات في كل قطاعات الدولة، و لم يكن هناك أي تحسن ملحوظ على حياة المواطن في ليبيا.

إن ضعف خطط وبرامج التنمية الإقتصادية في ليبيا تحولت إلى مشكلة خطيرة تؤثر سلباً في المستقبل، على مسار التنمية الشاملة والمستدامة من حيث انها عجزة عن تحقيق الأهداف المقامة من اجلها ، ليبيا بلد إلى هذه اللحظة لا يملك منظومة موحدة لتخطيط الاستراتيجي من أجل تنمية مترابطة متكاملة، بل إن كل القطاعات مفككة عن بعض دون تنسيق أو رؤية موحدة، بالتالي يعني تشتيت الموارد وتضارب المصالح.

إن آثار ضعف التخطيط كبير جداً على المجتمع والدولة في ليبيا، حيث زيادة معدلات الفقر وتدني مستوى المعيشة بالإضافة إلى ذلك انعدام الأمن الغذائي، وتراجع الخدمات الصحية والتعليمية، حيث فقد المواطن في ليبيا الثقة في الدولة والمؤسسات، نتيجة الإخفاق والفشل في معالجة أبسط الأمور.

*** تراجع برامج التنمية الاقتصادية وغياب الرقابة والتمويل**

لماذا تراجعت برامج التنمية؟ لقد كان لتشتت الإدارة السياسية الأثر البالغ في ضعف المؤسسات الرقابية والمالية والإدارية معاً جميعاً، مع تفشي حالة من الفساد بجميع أنواعه الأمر الذي أعطى ضعف للتخطيط وعدم توفر الكفاءات المهنية الفاعلة، مما زاد من صرف ميزانيات كبيرة لم تكن مدروسة أساساً، بل كانت تحت ضغط الصراع السياسي والحروب العسكرية، مما أعطى أولوية كبرى للحكومات في ليبيا من تحويل العديد من الأموال من بند التنمية الاقتصادية إلى تمويل الحروب والجيوش، لحسم الصراع السياسي لأحد الأطراف المتنازعة في ليبيا، مما جعل جُل المناطق تعيش تحت بند الطوارئ والحروب المسلحة، والذي كان سبباً مباشراً في تعطيل وتراجع برامج التنمية الاقتصادية، حتى وإن وُجدت بعض البرامج كان الغرض منها معالجات مستعجلة لأزمات تمس حياة المواطن في ليبيا[٨]، لهذا تحول الاقتصاد الليبي الذي

(٧) مشاكل وقيود التخطيط والتنمية في ليبيا، د. احمد منيسي، جامعة بنغازي، ٢٠٢١م.

(٨)تدهور الوضع الاقتصادي في ليبيا، عمر مفتاح الساعدي، جامعة بنغازي، ٢٠٢٠م .

مستهلك أكثر مما ينتج ومنها بدأت أعراض التشوه تظهر بشكل سريع.

لم يكن هناك مجال في ظل الصراع السياسي وبشكله العسكري أي فرص للتفكير حتى في خطط انقاد، بل كانت الازمات متتالية حتى تحولت كل المؤسسات إلى العمل في ظروف استثنائية دون أن يكون هناك أي أثر لسلطة رقابية فاعلة، بل تحولت السلطة الرقابية إلى العمل تحت ظروف الصراع السياسي والانقسام الجهوي والقبلي، و لم يعد هناك المجال للحديث عن رقابة فاعلة نتيجة عدم الاستقلالية، ونقص في الكوادر البشرية وغياب التراهة حيث أصبحت السلطة الرقابية تحت تأثيرات داخلية وخارجية تفرضها حتميه الصرع السياسي .

لقد عمل صناع القرار تحت بند الطوارئ مما ألغى أي تفعيل للرقابة، وتحولت كل الخطط والبرامج إلى أشياء غير واقعية، كان الغرض منها إرضاء كل طرف لمناصريه وتجاوز الأوضاع في تلك المرحلة،

لقد تآكلت الأموال في ليبيا جراء الصراع السياسي والمسلح، وتحولت المليارات إلى شراء الأسلحة والذخائر ووسائل النقل العسكري، وحل دعم الصراع السياسي والمسلح محل دعم التنمية الاقتصادية، وإخراج كل المؤسسات في ليبيا وصناع القرار من تحت الاستقلالية الوطنية إلى التبعية الخارجية، وتمويل اتفاقيات الدعم العسكري الخارجي، بدل اتفاقيات التعاون الدولي الاقتصادي.

*** تحديات ومستقبل التنمية الاقتصادية في ظل الصراع الحالي**

إن تحديات التنمية في ظل الصراع الحالي، وبنظرة واقعية كيف يمكن لاقتصاد مثل الاقتصاد الليبي الخروج من عدة أزمات إلى المنطقة الخضراء، والتي تمكنه من إدارة تنمية حقيقية مستدامة في ظل وجود عدة عقبات كثيرة، مثل تراجع الايراد العام للدولة، وغياب البيروقراطية المهنية والفاعلة، والمدربة مع عدم وجود خطط وبرامج تضمن للأفراد الانخراط في القطاع الخاص، والتخلي على مسألة التوظيف في الدولة.

فقد تحول جل المجتمع الليبي إلى التوظيف العمومي في الدولة، مما جعل من ليبيا دولة صاحبة الرقم الكبير في أعداد الموظفين للدولة، وبكادر وظيفي تجاوز ٩٠٪، الأمر الذي يشكل خطورة مستقبلية على أسس التنمية الاقتصادية والمستدامة، إذ يعتمد الفرد على دخله بشكل مرتب من الدولة، والدولة تعتمد لتغطية المرتبات على النفط المصدر الوحيد، حيث بتوقف النفط في ظل الصراع، أو حدث عالمي عارض تتوقف دخول جل الليبيين، وهذه في حد ذاتها مخاطرة كبيرة جداً على مستقبل التنمية والاقتصاد الليبي، إذن نحن أمام مهمة صعبة ومزدوجة وخطيرة في نفس الوقت اذ يتعين على المؤسسات الرسمية في الدولة وصانعي القرار، البحث عن مخرج لتحويل المجتمع الليبي إلى القطاع الخاص والمشاريع المنتجة والوصول إلى القيمة المضافة للاقتصاد الليبي، والاستغناء عن مصدر وحيد يعيش عليه المجتمع، وفي نفس الوقت تحديد خطط مستقبلية تتكيف مع طبيعة المرحلة الحساسة في ظل الصراع الحالي، وبالتالي إن مستقبل التنمية الاقتصادية مرهون في عدة نقاط وشروط إن لم تتوفر ستكون هناك مخاطر كبيرة

على الدولة والمجتمع وانهيار اقتصادي كبير، يتزامن مع حالة الفساد الإداري والمالي، وهشاشة المؤسسات وبرامجها التنموية [٩].

سيطرة فئات وشرائح اجتماعية على السلطة يتلخص هما الأساس في الدفاع عن مصالحها الذاتية والفئوية.

إن أول الشروط هو توقف الصراع والتجاذبات وإعادة الهيكلة للمؤسسات الرسمية للدولة، منها المصرف المركزي وسياساته النقدية، مع وجود حكومة مركزية تعمل على ترشيد الانفاق وتجميد بعض الوزارات والهيئات لفترة متوسطة، حتى يتم التركيز على وزارت ومؤسسات فعالة تعني بخطة انقاذ مركزية.

كذلك يحتاج قطاع النفط الى بنية جديدة وتحويله من مسألة الاستخراج والتصدير إلى صناعات تحويلية كبيرة جداً من خلال إنتاج مشتقات البترول من زيوت ووقود وشحوم وغيرها، إذ من الممكن جداً أن تسهم الصناعات التحويلية إلى الدفع ببرامج التنمية الاقتصادية المستدامة، حتى تستطيع التقليل من الكادر الإداري للموظفين، وتحويلهم إلى قطاع الصناعات والإنتاج وبنسبه تتجاوز ٦٠٪ من عدد الموظفين.

إذن يمكن أن نجمل مستقبل التنمية الاقتصادية والمستدامة في عدة نقاط، وهي الاستقرار السياسي والاجتماعي، إعادة الهيكلة لمؤسسات قوية وعلى رأسهم حكومة مركزية، وسياسات نقدية مضبوطة وتحويل قطاع النفط إلى الصناعات الاستخراجية، إعادة ضخ الكادر الإداري والكفاءات والخبرات الجيدة، توجيه الأعداد الكبيرة من الموظفين إلى الصناعات والقطاع الخاص المنتج وقطاع الخدمات، وجلب الاستثمارات الخارجية مع اشراك العناصر الوطنية، ووضع قوانين تحمي تلك الاستثمارات وتنظمها.

*** الخاتمة**

لم تكن الدراسة مستوفية بالشكل المطلوب، نتيجة أنها تحتاج إلى جانب إحصائي نتيجة تفاقم حجم الصراع السياسي، وتأثيراته البالغة على التنمية الاقتصادية في ليبيا، غير أن الجيد في الدراسة هو المقدرة من حيث الجانب التحليلي الوصفي، على تفكيك وفهم مراحل آثار الصراع السياسي المباشر على المؤسسات والمجتمع والدولة في ليبيا، حيث كانت أولى وأخطر الانعكاسات واثارها انقطاع وتذبذب الدخل القومي والايراد العام للدولة، وما أحدته من عجز وقصور في تمويل مباشر لخطط وبرامج التنمية الاقتصادية، حيث ولد الصراع السياسي في ليبيا علاقة طردية عكسية متتالية يتخللها انقسام أهلي وقبلي ومجتمعي، كان له الدور الكبير في إجهاض مسار التنمية الاقتصادية، واستخدام مؤسسات الدولة في إطار ضغط سياسي وعسكري وجهويه وقبلي، جعل من استثناء الكوادر والخبرات الفاعلة على صعيد التنمية أمراً واقعاً فرضه الصراع السياسي، مما أغرق الدولة في الدين العام نتيجة القرارات العشوائية والتضارب، وكانت المحاصصة الجهوية والقبلية هي محل كل اطار تفاوضي حول مسالة الاستقرار والتهدئة.

---

(٩)الانقسامات السياسية في ليبيا وانعكاساتها على التوازنات الاقتصادية، سارة بوشوشة، علي مدوني، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة حضر بسكرة، الجزائر، العدد٢ ، مجلد ٦، ٢٠٢١م .

لقد تحولت المليارات إلى دعم الصراع السياسي المسلح بدل الصرف على التنمية الاقتصادية، الأمر الذي سرع من هشاشة كل الخطط التنموية على الصعيد الوطني والجهوي، وقلل من فرص التنمية وتغيب الرقابة تحت نفوذ السلطة المسيطرة، إن الحديث عن مستقبل التنمية الاقتصادية في ظل الأوضاع الحالية والتراكمات السابقة، لن يعطي أي أمل بدون إعادة هيكلية المؤسسات والكوادر المشرفة عليه، لأن الأزمة أصبحت بنيوية أكثر من كونها أزمة وظيفية، بالتالي سوف تعاني ليبيا لفترة طويلة من نقص التمويل لبرامج وخطط التنمية الاقتصادية، نتيجة تراجع الدخل القومي، والبنية التحتية المتهالكة لقطاع النفط، وسيطرة القوة الخارجية على مفاصل وقرارات الدولة، وخضوع صُناع القرار إلى تأثيرات خارجية، يصعب معها وجود الاستقرار السياسي أو تطور للحالة الاقتصادية والاقتصاد الليبي، مع الغياب الحالي والمستقبلي لحكومة مركزية مستقرة، مما يعني استمرار جدلية الصراع مع تراجع وتوقف التنمية الاقتصادية.

*** النتائج والتوصيات**

١- لقد اثر الصراع السياسي على تراجع الدخل القومي للدولة الليبية

٢- ان تراجع الدخل القومي والايراد العام للدولة اثر سلبا على تمويل خطط وبرامج التنمية الاقتصادية في ليبيا

٣- لقد ولد الصراع السياسي الانقسام الأهلي الذي بدورة اثر على عمل مؤسسات الدولة وأصبحت المؤسسات تحت التأثير القبلي والأهلي والمناطقي

٤- لقد كانت المحاصصة شرط أساسي في تهدئة الصراع مما اثر على وجود الكفاءات البيروقراطية والمهنية لوضع خطط وبرامج لتنمية اقتصادية فعالة

٥- لقد تم هدر الكثير من المال العام بسبب خطط وبرامج غير مدروسة لم تفي بالغرض المطلوب تجاه مطالب المجتمع المتزايدة

٦- غياب الرقابة نتيجة الحكومات الموازية وخضوعها تحت تأثير الانقسامات الصراع السياسي والعسكري المسلح

٧- لقد تحولت جل الميزانيات للصرف على التسليح وإدارة الحروب مما اثر على غياب التنمية الاقتصادية في جل مناطق ليبيا

٨- لقد تحول الاقتصاد الليبي اليوم الي اقتصاد مشوه يحتاج الى إعادة هيكلة المؤسسات الحكومية والمالية والإدارية

٩- تواجه الدولة الليبية اليوم خطر التضخم وانهيار اقتصادي خطير بسبب استمرار الصراع السياسي والمسلح

١٠- ارتفاع حجم ميزانية المرتبات واعتمادها على مصدر وحيد للدخل الا وهو النفط مما يجعل الدولة عرضة الى تدخل البنك الدولي وفرض هيكلة سياسات مالية تكون خطيرة على حياة المواطن في ليبيا \

*** التوصيات**

١- لابد من وجود حكومة مركزية موحدة تعمل على توحيد السياسات المالية والإدارية غ

٢- تقديم خطة انقاذ تعيد هيكلة المؤسسات المالية والإدارية

٣- العمل على وضع خطط وبرامج مستقبلية لدعم القطاع الخاص في كل المجالات

٤- البحث عن مصادر بديلة لقطاع النفط

٥- الاتجاه نحواء دعم وتنمية الصناعات الاستخراجية

*** المراجع**

جدلية العلاقة بين الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة، دراسة حالة ليبيا، د. سرتية صالح حسين، جامعة صبراتة، ٢٠٢١م.

التنمية الاقتصادية في البدان النامية، فاطمة بن عبو، ومليكة مولياط، جامعة ابن خلدون، تيارت، ٢٠١٤م.

اقتصاديات الدولة العربية وتحديات التنمية، سليمان شيبوط، عاشور الجافة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة ريان، العدد٤٢، ٢٠٢٠م .

العواقب التنموية للصراعات المسلحة، جيتس هيجري، مجلة التنمية العالمية، العدد ٤٠.

الانقسامات السياسية في ليبيا وانعكاساتها على التوازنات الاقتصادية، سارة بوشوشة، علي مدوني، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة حضر بسكرة، الجزائر، العدد٢ ، مجلد ٦، ٢٠٢١م .

مشاكل وقيود التخطيط والتنمية في ليبيا، د. احمد منيسي، جامعة بنغازي، ٢٠٢١م.

تدهور الوضع الاقتصادي في ليبيا، عمر مفتاح الساعدي، جامعة بنغازي، ٢٠٢٠م .

مفهوم عدم الاستقرار السياسي في الدولة والنمو الاقتصادي، محمد عبد القادر، ١١.١٢ منتديات ليبيا، ٢٠٠٩م.

الاستقرار السياسي قاعدة أساسية للنمو الاقتصادي، وليد الحداد، الأنباء،١٣.٧ . ٢٠٠٩م .